شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية

البيانات المالية

31 كانون الأول 2017

Association of Syrian Certified Accountants

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة الشركاء في
شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية لشركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2017، وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الشركاء والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2017، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي
لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقًا لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا للقواعد المذكورة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الامر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية في تصفية الشركة أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكلٍ فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

اسم: الزميل محمد اليغشي رقم الترخيص / 11/117 /

رقم ١٢٣٧٢

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة شركاء
شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للإجراءات الرقابية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل الى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ الإدارة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام الشركة مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
المحاسب القانوني محمد اليغشي
رخصة رقم ١١١٦

محمد اليغشي

7 أيار 2018
دمشق - الجمهورية العربية السورية

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

	إيضاح	**2017** **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
الإيرادات			
إيرادات إدارة اصدار	3	**3,000,000**	-
إيرادات عمولة وساطة	3	**3,722,170**	214,154
أرباح محققة من بيع استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	6	**12,874,712**	9,581,012
أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	7	**3,098,887**	754,214
مجموع الإيرادات		**22,695,769**	10,549,380
المصاريف			
نفقات الموظفين	4	**(6,796,938)**	(5,955,191)
الاستهلاكات والإطفاءات		**(780,493)**	(169,216)
مصاريف إدارية وعمومية	5	**(7,596,631)**	(6,552,871)
مجموع المصاريف		**(15,174,062)**	(12,677,278)
إيرادات (خسائر) غير تشغيلية			
إيرادات فوائد بنكية		**6,327,530**	7,198,491
إيرادات بيع موجودات ثابتة		**1,091,203**	-
(خسائر) أرباح فروقات أسعار صرف العملات		**(39,168)**	98,307
صافي ربح السنة قبل الضريبة		**14,901,272**	5,168,900
مصروف ضريبة دخل	8	**(379,800)**	(342,180)
صافي ربح السنة		**14,521,472**	4,826,720
مكونات الدخل الشامل الأخرى		**-**	-
الربح الشامل للسنة		**14,521,472**	4,826,720

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2017

	إيضاح	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد في الصندوق ولدى المصارف	9	**144,280,521**	51,142,592
الودائع لدى المصارف	9	**28,000,000**	32,919,666
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	10	**12,251,981**	5,459,573
ذمم مدينة من أطراف ذات علاقة	18	**3,000,000**	-
تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى	11	**10,420,597**	7,383,688
مجموع الموجودات المتداولة		**197,953,099**	96,905,519
الموجودات غير المتداولة			
الموجودات غير المتداولة الأخرى	12	**2,500,000**	2,500,000
الودائع لدى المصارف	9	**35,000,000**	35,000,000
الموجودات الثابتة	13	**1,197,804**	1,656,230
الموجودات غير الملموسة	14	**351,368**	186,035
مجموع الموجودات غير المتداولة		**39,049,172**	39,342,265
مجموع الموجودات		**237,002,271**	136,247,784
المطلوبات وحقوق الشركاء			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة ومستحقات	15	**103,045,312**	19,138,414
ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة	18	**3,953,185**	1,627,068
مجموع المطلوبات المتداولة		**106,998,497**	20,765,482
حقوق الشركاء			
رأس المال المدفوع	16	**165,000,000**	165,000,000
الاحتياطي القانوني	17	**2,132,942**	642,815
الخسائر المتراكمة		**(37,129,168)**	(50,160,513)
مجموع حقوق الشركاء		**130,003,774**	115,482,302
مجموع حقوق الشركاء والمطلوبات		**237,002,271**	136,247,784

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل المدير العام بتاريخ 7 أيار 2018.

ضياء حجازي
المدير العام

صفاء بغدادي
المحاسبة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الشركاء
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

	رأس المال المدفوع ليرة سورية	الاحتياطي القانوني ليرة سورية	الخسائر المتراكمة ليرة سورية	مجموع حقوق الشركاء ليرة سورية
2017				
الرصيد في 1 كانون الثاني	**165,000,000**	**642,815**	**(50,160,513)**	**115,482,302**
الربح الشامل للسنة	**-**	**-**	**14,521,472**	**14,521,472**
المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 17)	**-**	**1,490,127**	**(1,490,127)**	**-**
الرصيد في 31 كانون الأول	**165,000,000**	**2,132,942**	**(37,129,168)**	**130,003,774**

	رأس المال المدفوع ليرة سورية	الاحتياطي القانوني ليرة سورية	الخسائر المتراكمة ليرة سورية	مجموع حقوق الشركاء ليرة سورية
2016				
الرصيد في 1 كانون الثاني	165,000,000	125,925	(54,470,343)	110,655,582
الربح الشامل للسنة	-	-	4,826,720	4,826,720
المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 17)	-	516,890	(516,890)	-
الرصيد في 31 كانون الأول	165,000,000	642,815	(50,160,513)	115,482,302

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

	إيضاح	**2017** **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة قبل الضريبة		**14,901,272**	5,168,900
تعديلات للبنود التالية:			
إيرادات الفوائد		**(6,327,530)**	(7,198,491)
الاستهلاكات	13	**555,826**	74,345
الإطفاءات	14	**224,667**	94,871
فروقات أسعار صرف العملات غير المحققة		**39,168**	(98,307)
إيرادات بيع موجودات ثابتة		**(1,091,203)**	-
أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	7	**(3,098,887)**	(754,214)
		5,203,313	(2,712,896)
التغيرات في رأس المال العامل:			
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة		**(3,693,521)**	13,620,906
تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى		**(1,764,800)**	2,631,924
ذمم مدينة من أطراف ذات علاقة		**(3,000,000)**	-
ذمم دائنة ومستحقات		**83,906,898**	13,206,801
ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة		**3,417,320**	(2,434,298)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة		**84,069,210**	24,312,437
ضريبة الدخل المدفوعة	8	**(379,800)**	(342,180)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**83,689,410**	23,970,257
الأنشطة الاستثمارية			
الودائع لدى المصارف		**4,919,666**	(2,519,666)
شراء موجودات ثابتة	13	**(97,400)**	(1,427,100)
شراء موجودات غير ملموسة	14	**(390,000)**	-
فوائد مقبوضة		**5,055,421**	7,237,018
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**9,487,687**	3,290,252
أثر تغير أسعار الصرف		**(39,168)**	98,307
الزيادة في النقد وما في حكمه		**93,137,929**	27,358,816
النقد وما في حكمه في أول السنة		**51,142,592**	23,783,776
النقد وما في حكمه في 31 كانون الأول	9	**144,280,521**	51,142,592

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عن الشركة

تم تأسيس شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية ("الشركة") في الجمهورية العربية السورية بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم /2862/ تاريخ 30 تشرين الأول 2008. إن الشركة مسجلة كشركة محدودة المسؤولية بموجب السجل التجاري رقم 9515 تاريخ 9 آذار 2010 برأس مال قدره 140,000,000 ليرة سورية تمت زيادته إلى 165,000,000 ليرة سورية خلال عام 2015. تمارس الشركة الأنشطة التالية:

- تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية.
- ممارسة الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة ولحساب الغير.
- إدارة الإصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية.

منحت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركة الموافقة الأولية على التأسيس بتاريخ 14 تشرين الأول 2008.
وتم منح الشركة الترخيص النهائي من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القرار رقم (54/م) بتاريخ 30 أذار 2009.
كما حصلت الشركة على العضوية لدى سوق دمشق للأوراق المالية بموجب القرار رقم /471/ تاريخ 11 تشرين الأول 2009 وعلى العضوية لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي بموجب القرار رقم 579/ ت بتاريخ 6 حزيران 2010.
باشرت الشركة أعمالها في 2 آب 2010 بقرار رقم /76/م الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

قرر مجلس المفوضين بموجب القرار رقم 1266 / ر- وبتاريخ 5 تشرين الأول 2011 تجميد نشاطي تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية وإدارة الإصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية، دون إلغائهما. وافق مجلس المفوضين على تفعيل نشاط ادارة الاصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية بموجب القرار رقم 102/ م تاريخ 18 آب 2015.
عنوان الشركة المختار هو ريف دمشق - استراد درعا العقار رقم 653 حوش بلاس.

تعتبر الشركة شركة تابعة لشركة شام المساهمة المغفلة القابضة.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- تم عرض البيانات المالية بالليرات السورية والتي تمثل العملة الرئيسية للشركة.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- بعد الأخذ بعين الاعتبار أحدث مؤشر رسمي لأسعار المستهلك والمؤشرات النوعية الأخرى، لا يعتبر الاقتصاد الذي تعمل به الشركة اقتصاداً ذا تضخم مرتفع.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

قامت الشركة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات لأول مرة والتي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2017. لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل من المعايير الصادرة وغير نافذة التطبيق.
إن طبيعة وأثر كل معيار أو تعديل جديد مبينة ادناه:

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية – مبادرة الإفصاح**

إن التعديلات تتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات حول التغيرات في مطلوباتها الناتجة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية (كالأرباح أو الخسائر الناتجة عن فروقات أسعار الصرف).

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 ضرائب الدخل - الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة**

توضح التعديلات بأن المنشأة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان القانون الضريبي يحد من مصادر الربح الخاضع للضريبة الذي يمكن أن يقتطع منه استردادات الفروقات الضريبية المؤقتة القابلة للاقتطاع والناتجة عن الخسائر غير المحققة. علاوةً على ذلك، فإن التعديلات تبين كيفية قيام المنشاة بتحديد الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة وتشرح الحالات التي يتضمن فيها الربح الخاضع للضريبة استردادا لبعض الموجودات بأكثر من قيمتها الدفترية.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2014 الى 2016):

هذه التحسينات تتضمن:

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 12 الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى: توضيح نطاق متطلبات الإفصاح**

إن التعديلات توضح أن متطلبات الإفصاح في المعيار 12، عدا عن المذكورة في الفقرات B10-B16، تطبق على حصص المنشأة في شركة تابعة، مشروع مشترك أو شركة حليفة (أو على جزء من حصصها في مشروع مشترك أو شركة حليفة) والمصنفة على أنها (أو المتضمنة في مجموعة استبعاد مصنفة على أنها) محتفظ بها للبيع.
إن هذه التعديلات ليس لها أي أثر على الشركة.

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة للتطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ اصدار البيانات المالية للشركة، تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير، إن لزم الامر، عندما تصبح سارية المفعول.

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - "الأدوات المالية**

في شهر تموز 2014، صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الإصدار النهائي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية، والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) – الأدوات المالية: الاثبات والقياس وكافة الاصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). لقد جمع المعيار كافة النواحي الثلاث الخاصة بالمحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس، والانخفاض في القيمة ومحاسبة تغطية المخاطر. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويسمح بالتطبيق المبكر له. وباستثناء محاسبة تغطية المخاطر، يجب تطبيقه بأثر رجعي ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. وبالنسبة لمحاسبة تغطية المخاطر، يتم بصورة عامة تطبيق المتطلبات مستقبلا مع بعض الاستثناءات المحدودة.

§ **التصنيف والقياس**

يتطلب المعيار الجديد تقييم جميع الموجودات المالية، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات المالية، بناء على مزيج من طريقة المنشأة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات المالية.

§ **محاسبة التحوط**

يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 للمنشآت بالإستمرار في استخدام محاسبة التحوط وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حتى عندما تصبح العناصر الأخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية ملزمة في 1 كانون الثاني 2018.

§ **الانخفاض في القيمة**

سيتم استخدام نموذج الخسارة المستقبلية المتوقعة ليحل محل نموذج الخسائر المتكبدة المطبق وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 39.
ستقوم الشركة بتطبيق المعيار في تاريخ نفاذ تطبيقه ولن تقوم بإعادة عرض أرقام المقارنة.
من غير المتوقع أن يكون لتطبيق المعيار أي أثر جوهري على المركز المالي أو نتائج أعمال الشركة.

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 - الإيرادات من العقود مع الزبائن**

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 وتم تعديله في نيسان 2016. أسس المعيار لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقا للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتطلب المعيار التطبيق بأثر رجعي كامل أو بأثر رجعي معدل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018. مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يوجد أثر جوهري لتطبيق لهذا المعيار على البيانات المالية للشركة.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة للتطبيق (تتمة)

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعه المشتركة**

تتناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها والتي تمثل عمل تجاري، كما هو معرف في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. بينما أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتأجيل تاريخ نفاذ هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى، ولكن المنشأة التي تتبنى تطبيق هذه التعديلات بوقت مبكر يجب أن تطبقها على أساس مستقبلي. ستقوم الشركة بتطبيق هذه التعديلات عندما تصبح نافذة.

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم**

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 الدفع على اساس الأسهم والتي تناولت ثلاث جوانب رئيسية: تأثير شروط الاستحقاق على قياس معاملات الدفع على اساس الأسهم التي يتم تسويتها نقدا، تصنيف معاملات الدفع على اساس الأسهم عندما يترتب على صافي مبلغ التسوية التزام ضريبة مقتطعة، والمعالجة المحاسبية في الحالة التي يؤدي فيها التعديل على شروط معاملة دفع على أساس الأسهم الى تغيير في تصنيف هذه المعاملة من معاملة يتم تسويتها نقدا الى معاملة يتم تسويتها باستخدام أدوات حقوق الملكية.
عند البدء بالتطبيق، يجب على المنشآت القيام بتطبيق التعديلات من دون إعادة عرض الفترات السابقة، إلا أنه يسمح بالتطبيق بأثر رجعي في حال كان التطبيق لجميع التعديلات الثلاثة مع توافر شروط أخرى. إن هذه التعديلات نافذة للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الأول 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم الشركة بتقييم أثر هذا المعيار على بياناتها المالية.

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - عقود الإيجار**

تم اصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في كانون الثاني 2016 والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 عقود الإيجار، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 4 تحديد فيما إذا كانت الاتفاقية تتضمن عقد ايجار، تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم 15 الإيجار التشغيلي – الحوافز، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم 27 تقييم جوهر العمليات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار. إن معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الخاص بعقود الايجار، ويتطلب من المستأجرين أن يقوموا بالمحاسبة عن جميع عقود الايجار وفق نموذج موحد.
ضمن بيان المركز المالي بشكل مشابه للمحاسبة عن عقود الإيجار التمويلية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 17. يتضمن المعيار استثنائين فيما يتعلق بالاعتراف بالإيجار وهما استئجار الموجودات منخفضة القيمة (مثل أجهزة الحاسب الشخصي) وعقود الايجار قصيرة الأمد (عقود الايجار لمدة سنة أو لأقل من سنة). في تاريخ البدء بالإيجار، يقوم المستأجر بالاعتراف بالتزام متعلق بدفع الايجار (التزام الايجار) وبأصل يمثل حق استخدام الأصل المستأجر خلال فترة الإيجار (حق استخدام الأصل). يتوجب على المستأجرين الاعتراف بشكل منفصل بمصروف الفائدة على التزام الإيجار ومصروف الاستهلاك على حق استخدام الأصل.
يجب على المستأجرين إعادة قياس التزام الايجار عند وقوع أحداث معينة (مثل التغير في مدة الإيجار أو التغير في دفعات الايجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد قيمة هذه الدفعات). يقوم المستأجر بالاعتراف بمبلغ إعادة قياس التزام الايجار كتعديل على حساب حق استخدام الأصل.
المحاسبة عن عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر وفق معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 لم تتغير بشكل جوهري عن المحاسبة الحالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 17. يستمر المؤجر بتصنيف كافة عقود الايجار باستخدام نفس مبدأ التصنيف المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم 17 والتمييز بين نوعين من الايجار: التمويلي والتشغيلي.
يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 أيضاً من المؤجر والمستأجر القيام بإفصاحات أكثر مما يتطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم 17. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 نافذ للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر ولكن ليس قبل تطبيق المنشأة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 15. للمستأجر الخيار بتطبيق المعيار إما بأثر رجعي كامل او بأثر رجعي معدل. تسمح الأحكام الانتقالية للمعيار ببعض الاعفاءات.
خلال عام 2018، ستقوم الشركة بتقييم الأثر المتوقع لتطبيق هذا المعيار على بياناتها المالية.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة للتطبيق (تتمة)

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 – عقود التأمين**

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 في أيار 2017 (IFRS 17)، والذي يعتبر معياراً جديداً شاملاً لعقود التأمين يغطي الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح. عندما يصبح نافذاً للتطبيق، سيحل معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 محل معيار التقارير المالية الدولي رقم 4 الصادر بتاريخ 2005. يطبق معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 على كافة أنواع عقود التأمين (مثل التأمين على الحياة، التأمين المباشر وإعادة التأمين) بغض النظر عن نوع المنشأة التي تقوم بإصدار هذه العقود، كما يطبق أيضاً على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحتوي على ميزات مشاركة اختيارية.
يتضمن المعيار بعض الاستثناءات في النطاق. إن الهدف العام لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 17 هو تقديم نموذج محاسبة لعقود التأمين أكثر فائدة واتساقاً بالنسبة للمؤمنين. على العكس من متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 4، والذي يستند بشكل كبير على الحفاظ على السياسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 يقدم نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، يغطي كافة الجوانب المحاسبية ذات الصلة. إن جوهر معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 هو النموذج العام، والمكمل ب:

- تطبيق محدد للعقود المباشرة التي تحتوي على ميزات المشاركة المباشرة (طريقة العمولات المتغيرة).
- طريقة مبسطة (طريقة توزيع الأقساط) بشكل رئيسي للعقود قصيرة الأمد.

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 نافذ التطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الأول 2021 مع الإلزام بعرض أرقام المقارنة. يسمح بالتطبيق المبكر، بشرط ان تقوم المنشأة بتطبيق معياري التقارير المالية الدوليين 9 و15 بنفس أو قبل تاريخ البدء بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 17. إن هذا المعيار غير قابل للتطبيق على الشركة.

- **تحويلات العقارات الاستثمارية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40**

توضح التعديلات متى يجب على المنشأة أن تقوم بتحويل الممتلكات، بما في ذلك الممتلكات قيد الإنشاء أو التطوير، من أو إلى العقارات الاستثمارية. تنص التعديلات على أن التغير في الاستخدام يحصل عندما ينطبق، أو لم يعد ينطبق، على الممتلكات تعريف العقارات الاستثمارية وهناك دليل على التغير في الاستخدام. إن مجرد التغير في نية الإدارة لكيفية استخدام الأصل لا يعتبر دليلاً على التغير في الاستخدام. يجب على المنشاة أن تقوم بتطبيق التعديلات بشكل مستقبلي على التغيرات في الاستخدام التي تحدث بنفس أو بعد تاريخ بداية الفترات المالية السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق هذه التعديلات.
يجب على المنشأة أن تقوم بإعادة تقييم الممتلكات المملوكة في ذلك التاريخ وإعادة تصنيف هذه الممتلكات إذا تطلب الأمر ذلك لتعكس الظروف الموجودة بذلك التاريخ. إن التطبيق بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8 يسمح به فقط إن أمكن ذلك بدون استخدام مبدأ الإدراك المتأخر. إن التعديلات نافذة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر للتعديلات ويجب الإفصاح عنه. ستقوم الشركة بتطبيق هذه التعديلات عندما تصبح نافذة التطبيق.

التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2014 الى 2016) (صادرة في كانون الأول 2016):

هذه التحسينات تتضمن:

- § معيار التقارير المالية الدولي رقم 1 تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة – الغاء الإعفاءات قصيرة الأمد للمنشآت التي تقوم بالتطبيق لأول مرة.
- § معيار المحاسبة الدولي رقم 28 الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة – توضيح أن قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر هو خيار مستقل لكل استثمار على حدة.

هذه التعديلات غير قابلة للتطبيق على الشركة.

- **تفسير لجنة التفسيرات الدولية رقم 22 المعاملات بعملات اجنبية والدفعات المقدمة**

يوضح التفسير أنه، عند تحديد سعر الصرف الفوري الذي سيتم استخدامه في الاعتراف الأولي لأصل أو مصروف أو إيراد (أو جزء منه) عند استبعاد أصل غير نقدي أو التزام غير نقدي متعلق بدفعات مقدمة، فإن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي قامت به المنشأة بالاعتراف الأولي بالأصل غير النقدي أو الالتزام غير النقدي الناشئ عن الدفعة المقدمة. في حال كان هناك عدة مدفوعات أو مقبوضات مقدمة، على المنشأة أن تقوم بتحديد تاريخ المعاملة لكل عملية دفع أو قبض خاصة بكل سلفة على حدة. يمكن للمنشآت أن تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي كامل.
وكمعالجة بديلة، يمكن للمنشأة أن تقوم بتطبيق هذا التفسير بشكل مستقبلي لكل الأصول، المصاريف والإيرادات الخاضعة لنطاق هذا التفسير والتي تم الاعتراف الأولي بها في او بعد:
(أ) بداية الفترة المالية التي قامت فيها المنشأة بتطبيق التفسير لأول مرة، أو
(ب) بداية الفترة المالية السابقة والتي يتم عرضها كأرقام مقارنة في البيانات المالية للفترة المالية التي قامت فيها المنشأة بتطبيق التفسير لأول مرة.
هذا التفسير نافذ للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنه. على كل حال، بما أن ممارسة الشركة الحالية متفقة مع التفسير، لا تتوقع الشركة أي أثر على بياناتها المالية.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة للتطبيق (تتمة)

- **تفسير لجنة التفسيرات الدولية رقم 23 عدم التيقن المتعلق بمعاملة ضريبة الدخل**

يتناول هذا التفسير المحاسبة عن ضرائب الدخل عندما تتضمن المعاملات الضريبية عدم تيقن والذي يؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 12 ولا يطبق على الضرائب أو الرسوم خارج نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 12، كما لا يتضمن بشكل محدد متطلبات متعلقة بالفوائد والغرامات المرتبطة بالمعاملات الضريبية غير المؤكدة.
يتناول التفسير بشكل محدد الآتي:

- § ما إذا كانت المنشأة تقوم بالأخذ بعين الاعتبار المعاملة الضريبية غير المؤكدة بشكل منفصل
- § الافتراضات التي تقوم بها المنشأة حول فحص المعاملة الضريبية من قبل السلطات الضريبية
- § كيف تقوم المنشأة بتحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية)، الأسس الضريبية، الخسائر الضريبية غير المستغلة، الإعفاءات الضريبية غير المستغلة ومعدلات الضريبة
- § كيف تقوم المنشأة بالأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الحقائق والظروف

يجب على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت ستأخذ بعين الاعتبار كل معاملة ضريبية غير مؤكدة بشكل منفصل أو بشكل مجمع مع معاملات ضريبية غير مؤكدة أخرى. يجب اتباع الطريقة التي تقدم حلاً أفضل لعدم التيقن. هذا التفسير نافذ للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019، ويسمح ببعض الإعفاءات الانتقالية. ستقوم الشركة بتطبيق هذا التفسير عندما يصبح نافذاً للتطبيق.

2.4 أهم الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات في البيانات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الشامل.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي الى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال السنة القادمة هي كما يلي:

تدني قيم الموجودات غير المالية
تقوم الشركة في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي يتم تحديد ما إذا كان هناك أية دلالة على أن خسارة تدني معترف بها لأصل في السنوات السابقة عدا عن الشهرة لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت. إذا وجدت هذه الحالة ، تقوم الشركة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل. يتم عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.

مبدأ الاستمرارية
قامت إدارة الشركة بتقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة الشركة متأكدة من أن الشركة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية امور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الأعمار المقدرة لاستخدام الموجودات الثابتة
تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار المقدرة للموجودات الثابتة لغرض حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع والمتراكم للموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار المقدرة بشكل سنوي ويتم تعديل نسب الاستهلاك المستقبلية عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار المقدرة تختلف عن التقديرات السابقة.

الضرائب
هناك فرضيات غير مؤكدة فيما يتعلق بتفسير قوانين الضرائب وكذلك مبالغ وزمن الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة. عند الأخذ في الاعتبار النطاق الواسع للعلاقات التجارية الدولية، والطبيعة الطويلة الأجل للإرتباطات التعاقدية الحالية وتعقيداتها، فإن الفروقات بين النتائج الفعلية والافتراضات المأخوذة مسبقا، والتعديلات اللاحقة لتلك الافتراضات قد تتطلب تعديلات مستقبلية لمخصص ضريبة الدخل المسجل مسبقا. لقد قامت الشركة بتكوين مخصصات بناء على تقديرات معقولة، والتي تعتمد على عوامل متعددة، كالخبرات من إجراءات تدقيق سابقة من قبل الجهات الضريبية والاختلاف في تفسير بنود الضرائب ما بين الجهات الضريبية والشركة.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية المرفقة وفقاً لأهم السياسات المحاسبية التالية:

أ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف
يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى الشركة، فيما يلي المقاييس المتبعة للاعتراف بالإيراد:

- ***الإيرادات التشغيلية***

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن الاستشارات وخدمات الوساطة المالية عند تقديم هذه الخدمات بشكل نهائي إلى الزبون طبقا لشروط العقد المتفق عليه لتأدية هذه الخدمة.

- ***إيرادات الفوائد***

يتم اثبات إيرادات الفوائد عند تحققها باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

ب. المعاملات بالعملات الأجنبية
يجري قيد المعاملات المسجلة بالعملات الأجنبية، بأسعار الصرف الحرة السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الموجودات والالتزامات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تسجل جميع الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل الشامل.

ج. النقد وما في حكمه
لغرض اعداد بيان التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل على النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ذات تواريخ استحقاق تقع خلال ثلاثة أشهر أو أقل محسوماً منها حسابات السحب على المكشوف.

د. الموجودات الثابتة
يتم تقييم الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم عدم الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد. تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها.
يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

§ أجهزة كمبيوتر	3 سنوات
§ الأثاث والمفروشات	5 سنوات
§ أجهزة ومعدات	5 سنوات
§ تحسينات مقر الشركة	5 سنوات

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

هـ. الموجودات غير الملموسة
يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة عند شرائها بالتكلفة وفيما بعد يتم تقييمها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها. تقسم الموجودات غير الملموسة إلى موجودات ذات أعمار إنتاجية محددة وغير محددة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لديها أعمار إنتاجية محددة على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقييمها من حيث تدني القيمة في حال وجود مؤشر لتدني قيم تلك الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة فترة الاطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل.

إن التغيرات في العمر الزمني للأصل غير الملموس أو التغير في نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه تتم معالجتها إما بتغيير فترة الإطفاء أو طريقة الإطفاء أيهما أكثر ملائمة. وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي. كما تسجل مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الشامل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد، لا يتم إطفاؤها ولكن تتم مراجعة التدني في قيمتها سنوياً إما لكل أصل ملموس على حدة أو على مستوى الوحدات المنتجة للنقد. تتم مراجعة العمر الزمني للأصل غير الملموس سنوياً لتحديد ما إذا كان العمر غير المحدد لا يزال له ما يؤيده بتاريخ إعداد البيانات المالية، وإذا ثبت غير ذلك، فإن التغيير من عمر زمني غير محدد إلى عمر زمني محدد يكون على أساس مستقبلي

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ. الموجودات غير الملموسة (تتمة)

يتم احتساب الأرباح أو الخسائر عند استبعاد أصل غير ملموس على أنها الفرق بين النقد المحصل من البيع والقيمة المدرجة للأصل ويتم إثباتها في بيان الدخل الشامل. يتم إثبات خسائر تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في بيان الدخل الشامل.
يتم احتساب الاطفاءات بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي.

و. ذمم دائنة ومستحقات

يتم إثبات الالتزامات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للمواد أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

ز. موجودات مالية بغرض المتاجرة

الموجودات المالية بغرض المتاجرة هي تلك الموجودات التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو اعادة شرائها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار كمحفظة واحدة ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.
يتم تسجيل الموجودات المالية بغرض المتاجرة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في بيان الدخل الشامل عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل في نفس فترة حدوث التغير.

ح. ضريبة الدخل

يخضع الدخل للضرائب وفقاً للقوانين النافذة في الجمهورية العربية السورية.

ط. المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على الشركة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وإن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ي. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنتظمة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة أو أسعار التجار المعلنة في السوق (أسعار العطاءات للمراكز الطويلة وأسعار عند الطلب للمراكز القصيرة)، من غير أي حسومات لتكاليف المعاملات.
بالنسبة للأدوات المالية التي لا توجد لها سوق نشطة، فأنه يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم، وقد تشمل تلك التقنيات أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية أو بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بصورة جوهرية أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تقييم أخرى.

ك. التقاص

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي للشركة إذا كان هناك حق قانوني قائم وملزم لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ، لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

ل. انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية.

الموجودات المسجلة بالتكلفة المطفأة
في حال وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة ناجمة عن انخفاض في قيمة الذمم المدينة المسجلة بالقيمة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتكبدها) مخصوماً بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي (أي سعر الفائدة الفعلي الذي يتم حسابه عند الاعتراف الأولي). يتم تخفيض المبلغ المسجل للأصل من خلال مخصص الخسائر الائتمانية ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في الأرباح أو الخسائر. اذا انخفض أو زاد مبلغ خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة، يتم تسجيل الانخفاض أو الزيادة بتعديل المخصص.
تقوم الشركة أولاً بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل منفرد للموجودات المالية التي تعتبر هامة بشكل منفرد، وبشكل منفرد أو جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد. وإذا حددت الشركة عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة لأصل مالي يتم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان هاماً أم لا، تقوم بتضمين الأصل في مجموعة من الموجودات المالية ذات سمات مشابهة لمخاطر الائتمان ويتم تقييم انخفاض قيمتهم بشكل جماعي. لا يتم تضمين الموجودات المالية التي يتم تقييم انخفاض قيمتها بشكل منفرد والتي يتم أو يستمر الاعتراف بخسائر ناجمة عن انخفاض قيمتها في التقييم الجماعي لانخفاض القيمة.

إذا انخفض مبلغ خسارة انخفاض القيمة، في فترة لاحقة، وكان يمكن ربط الانخفاض بشكل موضوعي بحدث معين وقع بعد الاعتراف بانخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقا. ولا ينتج عن عملية العكس تجاوز المبلغ المسجل للأصل المالي لما كانت ستكون عليه التكلفة المطفأة لو لم يتم الاعتراف بانخفاض القيمة في التاريخ الذي يتم فيه عكس انخفاض القيمة. ويتم الاعتراف بالقيد المعاكس في الأرباح أو الخسائر.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

م. إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة – حسب مقتضى الحال) عند:

- انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو
- قيام الشركة بنقل الحقوق باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي، أو تحمل مسؤولية دفع التدفقات النقدية بالكامل لطرف ثالث حال استلامها بدون تأخير جوهري من خلال ترتيبات تحويل، وإما (أ) قيام الشركة بنقل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو (ب) إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل المالي بشكل جوهري، لكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بنقل حقوق استلام التدفقات النقدية لأصل أو أنه دخل في ترتيبات تحويل، فإنه يقيم فيما إذا احتفظ بمخاطر ومنافع ملكية الأصل والى أي مدى. إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري، ولم تحول السيطرة على الأصل المنقول، فإن الشركة تستمر بالاعتراف بالأصل المنقول في حدود مشاركتها المستمرة. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضاً بالاعتراف بالالتزام المصاحب. يتم تقييم الأصل المنقول والالتزام المصاحب على أساس يعكس الحقوق والالتزامات المحتفظ بها من قبل الشركة.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد الالتزام المالي عند انقضائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عند استبدال الالتزام المالي الحالي بآخر وبشروط مختلفة، يتم محاسبة هذا التعديل على أنه انقضاء للالتزام المالي الأصلي واعتراف بالتزام مالي جديد ويتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة في بيان الدخل الشامل.

ن. القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية كالموجودات المالية المتوفرة للبيع بناءً على قيمتها العادلة بتاريخ بيان المركز المالي.
إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق بتاريخ قياس الأدوات المالية. إن قياس القيمة العادلة مبني على افتراض أن عملية بيع الاصل أو نقل الالتزام تحدث في:

- إما السوق الأساسي للأصل أو الالتزام،
- أو عند غياب السوق الأساسي، في أكثر سوق ملائم للأصل أو الالتزام.

على أن يكون السوق الأساسي أو أكثر سوق ملائم متاحاً للشركة.
يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام بناءً على الافتراضات التي يعتمد عليها المشاركون في السوق عند تسعير هذه الأدوات على افتراض أن المشاركين في السوق يعملون على تحقيق أفضل مصالح اقتصادية لهم.
تقوم الشركة باستخدام طرق تقييم مناسبة للظروف المحيطة والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المعطيات الملائمة التي يمكن ملاحظتها و تقليل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.
جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الافصاح عنها في البيانات المالية يتم تصنيفها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، الموضح أدناه، بناءً على أقل مستوى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى (1): أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
- المستوى (2): طرق تقييم يكون فيها المستوى الادنى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة يمكن ملاحظتها مباشرة أو بشكل غير مباشر.
- المستوى (3): طرق تقييم يكون فيها المستوى الادنى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة غير ملحوظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المعترف بها في البيانات المالية بشكل متكرر، تحدد الشركة فيما إذا كان هناك اية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال اعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

3. ايرادات إدارة اصدار وعمولة وساطة

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
إيرادات عمولة وساطة / شراء	**1,542,799**	85,896
إيرادات عمولة وساطة / بيع	**2,179,371**	128,258
مجموع إيرادات عمولة الوساطة	**3,722,170**	214,154
إيرادات إدارة اصدار	**3,000,000**	-
	6,722,170	214,154

4. نفقات الموظفين

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	**5,060,260**	4,793,300
مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي	**361,683**	249,440
ضريبة الرواتب والأجور	**658,848**	342,594
تأمين صحي	**459,897**	462,357
الاشتراكات السنوية	**256,250**	107,500
	6,796,938	5,955,191

5. مصاريف إدارية وعمومية

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
مصاريف استشارية	**1,897,140**	1,730,650
الدعم الفني	**1,907,099**	1,607,414
الاشتراكات السنوية	**1,147,500**	790,000
عمولات مصرفية	**628,460**	777,444
اتصالات وإنترنت	**547,861**	453,272
إيجار (إيضاح 18)	**360,000**	360,000
رسوم حكومية وقانونية	**297,960**	353,088
صيانة	**318,000**	222,300
قرطاسية	**110,725**	166,500
أخرى	**381,886**	92,203
	7,596,631	6,552,871

6. أرباح محققة من بيع استثمارات محتفظ بها للمتاجرة

الأرباح المحققة من بيع الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة تمثل الأرباح الناتجة عن بيع استثمارات محتفظ بها من أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية المحلية في قطاع المصارف.

7. أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة

تمثل الأرباح غير المحققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة الفرق بين المبلغ المسجل للاستثمارات والتي تمثل أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية المحلية في قطاع المصارف والقيمة العادلة لهذه الاستثمارات بتاريخ بيان المركز المالي.

8. ضريبة الدخل

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح (الخسارة) الضريبية:

	2017 **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
صافي ربح السنة قبل الضريبة	**14,901,272**	5,168,900
إيرادات خاضعة لضريبة نوعية أخرى (إيرادات الفوائد)	**(6,327,530)**	(7,198,491)
أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	**(3,098,887)**	(754,214)
خسائر (أرباح) فروقات قطع غير المحققة	**39,168**	(98,307)
الربح (الخسارة) الضريبية	**5,514,023**	(2,882,112)
ضريبة دخل عن سنوات سابقة	**379,800**	342,180
مصروف ضريبة الدخل – مدفوع خلال السنة	**379,800**	342,180

فيما يلي ملخص لأعمال التدقيق التي قامت بها الدوائر الضريبية:
عام 2010: كلفت الشركة بدفع مبلغ 132,683 ليرة سورية، واعترضت الشركة على هذا التكليف إلى لجنة الطعن خلال المهلة القانونية، وتم الاجتماع مع لجنة الطعن وصدر القرار وقامت الشركة بدفع مبلغ وقدره 117,801 ليرة سورية خلال شهر أيلول 2016.
عام 2011: كلفت الشركة بدفع مبلغ 162,583 ليرة سورية، واعترضت الشركة على هذا التكليف إلى لجنة الطعن خلال المهلة القانونية، وتم الاجتماع مع لجنة الطعن وصدر القرار وقامت الشركة بدفع مبلغ وقدره 144,365 ليرة سورية خلال شهر أيلول 2016.
عام 2012: كلفت الشركة بدفع مبلغ 89,600 ليرة سورية، واعترضت الشركة على هذا التكليف إلى لجنة الطعن خلال المهلة القانونية، وتم الاجتماع مع لجنة الطعن وصدر القرار وقامت الشركة بدفع مبلغ وقدره 80,014 ليرة سورية خلال شهر أيلول 2016.
عام 2013: كلفت الشركة بدفع مبلغ 425,539 ليرة سورية، قامت الشركة بالاعتراض إلى لجنة الطعن حيث صدر القرار وقامت الشركة بدفع مبلغ 379,800 ليرة سورية خلال عام 2017.

تم تقديم البيانات المالية عن السنوات 2014 الى 2016 في التواريخ المحددة لذلك.

رصيد الخسائر الضريبية المدورة والإطفاءات عليها كما يلي:

السنة	**(الأرباح الضريبية) الخسائر الضريبية المدورة**	**إطفاء الخسائر الضريبية المدورة**	**الإجمالي**
	ليرة سورية	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
2017	(5,514,023)	-	**(5,514,023)**
2016	2,882,112	-	**2,882,112**
2015	6,694,634	-	**6,694,634**
2014	6,936,550	-	**6,936,550**
2013	5,191,466	(5,191,466)	**-**
	16,190,739	(5,191,466)	**10,999,273**

9. نقد في الصندوق ولدى المصارف

	2017 **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
نقد في الصندوق	**319,540**	324,533
أرصدة لدى المصارف - حسابات جارية	**120,769,389**	28,569,657
ودائع لدى المصارف ذات استحقاق أصلي أقل من 3 أشهر (*)	**23,191,592**	22,248,402
	144,280,521	51,142,592
ودائع لدى المصارف ذات استحقاق أصلي يتجاوز 3 أشهر واقل من سنة (**)	**28,000,000**	32,919,666
ودائع لدى المصارف ذات استحقاق أصلي أكثر من سنة (***)	**35,000,000**	35,000,000
	207,280,521	119,062,258

9. نقد في الصندوق ولدى المصارف (تتمة)

(*) إن الودائع لدى المصارف ذات تواريخ استحقاق أصلية خلال 3 أشهر هي ودائع قصيرة الأجل مودعة لدى مصارف محلية بمتوسط سعر فائدة فعلي قدره 7% (2016: 7%).

(**) إن الودائع لأجل لدى المصارف ذات تواريخ استحقاق أصلية تتجاوز 3 أشهر وأقل من سنة هي ودائع متوسطة الأجل مودعة لقاء اصدار كفالات مصرفية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ولصندوق ضمان التسوية وتخضع لمتوسط سعر فائدة فعلي قدره 9% (2016: 9%).

(***) إن ودائع لأجل لدى المصارف ذات تواريخ استحقاق أصلية تتجاوز السنة هي وديعة طويلة الأجل مودعة لدى مصرف محلي تستحق خلال سنة وشهر بمتوسط سعر فائدة فعلي قدره 10.5% (2016: 10.5%).

يتضمن النقد وما في حكمه المدرج في بيان التدفقات النقدية الأرصدة التالية:

	2017 **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
نقد في الصندوق	**319,540**	324,533
أرصدة لدى المصارف - حسابات جارية	**120,769,389**	28,569,657
ودائع لدى البنوك ذات استحقاق أصلي أقل من 3 أشهر	**23,191,592**	22,248,402
	144,280,521	51,142,592

10. استثمارات محتفظ بها للمتاجرة

تمتلك الشركة استثمارات مالية بغرض المتاجرة تم تصنيفها وفقاً للغرض الأساسي منها كاستثمارات مالية بغرض المتاجرة موزعة كالتالي:

	2017 **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
استثمارات أوراق مالية - بنك قطر الوطني	**11,888,760**	1,849,937
استثمارات أوراق مالية - بنك سورية الدولي الإسلامي	**335,194**	3,205,736
استثمارات أوراق مالية – بنك البركة	**-**	403,900
استثمارات أوراق مالية – بنك سورية والخليج	**28,027**	-
	12,251,981	5,459,573

11. تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى

	2017 **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
إيرادات فوائد مستحقة وغير مقبوضة	**1,791,792**	519,683
تأمينات نقدية (*)	**7,000,000**	6,000,000
مصاريف مدفوعة مقدماً	**1,628,805**	864,005
	10,420,597	7,383,688

(*) يمثل المبلغ تأمينات نقدية لدى مصارف محلية لقاء إصدارات كفالات مصرفية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ولصندوق ضمان التسوية.

12. الموجودات غير المتداولة الأخرى

تمثل الجزء غير المتداول من المساهمة النقدية بصندوق ضمان التسوية والمحتسبة بناءً على النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية وقرار مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية رقم /238/ بتاريخ 5 شباط 2009، وقد بلغت قيمتها 2,500,000 ليرة سورية.

13. الموجودات الثابتة

	أجهزة كمبيوتر ليرة سورية	الأثاث والمفروشات ليرة سورية	أجهزة ومعدات ليرة سورية	تحسينات مقر الشـركة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
التكلفة:					
كما في 1 كانون الثاني 2017	1,878,303	499,600	1,604,500	1,642,090	5,624,493
الاضافات خلال السنة	-	-	32,000	65,400	97,400
الاستبعادات خلال السنة	-	(499,600)	-	-	(499,600)
كما في 31 كانون الأول 2017	**1,878,303**	**-**	**1,636,500**	**1,707,490**	**5,222,293**
الإستهلاك المتراكم:					
كما في 1 كانون الثاني 2017	1,839,824	499,600	238,256	1,390,583	3,968,263
الاستهلاك خلال السنة	13,200	-	461,921	80,705	555,826
الاستبعادات خلال السنة	-	(499,600)	-	-	(499,600)
كما في 31 كانون الأول 2017	**1,853,024**	**-**	**700,177**	**1,471,288**	**4,024,489**
صافي القيمة الدفترية:					
كما في 31 كانون الأول 2017	**25,279**	**-**	**936,323**	**236,202**	**1,197,804**
كما في 31 كانون الأول 2016	38,479	-	1,366,244	251,507	1,656,230

14. الموجودات غير الملموسة

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

- § برامج الكمبيوتر 3 سنوات
- § حقوق ملكية تجارية 10 سنوات

	برامج الكمبيوتر ليرة سورية	حقوق ملكية تجارية ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
التكلفة:			
كما في 1 كانون الثاني 2017	1,888,390	200,000	2,088,390
الاضافات خلال السنة	390,000	-	390,000
كما في 31 كانون الأول 2017	**2,278,390**	**200,000**	**2,478,390**
الإطفاء المتراكم:			
كما في 1 كانون الثاني 2017	1,764,218	138,137	1,902,355
الإطفاء خلال السنة	204,667	20,000	224,667
كما في 31 كانون الأول 2017	**1,968,885**	**158,137**	**2,127,022**
صافي القيمة الدفترية:			
كما في 31 كانون الأول 2017	**309,505**	**41,863**	**351,368**
كما في 31 كانون الأول 2016	124,172	61,863	186,035

15. ذمم دائنة ومستحقات

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
دفعات مقدمة من العملاء (*)	**99,384,542**	17,190,521
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة	**2,017,144**	1,766,975
مخصصات الضرائب والتأمينات الاجتماعية	**513,726**	140,020
عمولة السوق من التداول (**)	**456,321**	40,898
شيكات برسم الدفع	**673,579**	-
	103,045,312	19,138,414

(*) يتضمن رصيد الدفعات المقدمة من العملاء المبالغ المودعة من قبل العملاء لدى الشركة للقيام بعمليات بيع وشراء للأسهم.

(**) يمثل الرصيد حصة السوق من التعاملات اليومية التي قامت بها الشركة من بيع وشراء للأسهم في السوق.

16. رأس المال المدفوع

يتكون رأسمال الشركة من 165,000 حصة بقيمة اسمية تبلغ 1,000 ليرة سورية للحصة الواحدة بقيمة 165,000,000 ليرة سورية مسدد بالكامل موزعاً كما يلي:

	عدد الحصص	النسبة	القيمة ليرة سورية
شركة شام المساهمة المغفلة القابضة	138,600	%84	**138,600,000**
شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة	26,400	%16	**26,400,000**
	165,000	%100	**165,000,000**

17. الاحتياطي القانوني

بناء على قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 يجب على الشركة أن تقتطع كل سنة 10% من أرباحها الصافية قبل تنزيل الضريبة في نهاية كل سنة لتكوين احتياطي قانوني ولها أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ الاحتياطي ربع رأس مال الشركة.

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
صافي ربح السنة قبل الضريبة	**14,901,272**	5,168,900
الاحتياطي القانوني 10%	**1,490,127**	516,890

ويوضح الجدول التالي الحركة على الاحتياطي القانوني خلال العام:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
الرصيد أول السنة	**642,815**	125,925
الاحتياطي المكون خلال السنة	**1,490,127**	516,890
الرصيد نهاية السنة	**2,132,942**	642,815

18. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

الأرصدة المستحقة من أطراف ذات العلاقة والتي تضمنها بيان المركز المالي تشمل:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
شركة عمريت للاستثمار والتطوير السياحي المساهمة المغفلة العامة	**3,000,000**	-

الأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة والتي تضمنها بيان المركز المالي تشمل:

	2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
شركة شام المساهمة المغفلة القابضة	**3,953,185**	1,627,068

18. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

المعاملات التي تخص الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في بيان المركز المالي هي كما يلي

	2017 **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
دفعات مقدمة من العملاء - شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة	**11,461,071**	5,501,675

الإيرادات والمصاريف التي تخص التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والإدارة التنفيذية العليا ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة المتضمنة في عناصر الدخل الشامل هي كما يلي:

تعاملات مع أطراف ذات علاقة	**طبيعة المعاملات**	**2017** **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
شركة سيريتيل المساهمة المغفلة	مصاريف مكالمات خليوي	**180,187**	159,449
شركة سيريتيل المساهمة المغفلة	إيرادات بيع موجودات ثابتة	**1,091,203**	-
شركة اي تك	مصاريف أخرى (معلوماتية ودعم فني)	**1,625,400**	1,543,300
شركة صروح المساهمة المغفلة	مصاريف إيجار	**360,000**	360,000
الإدارة التنفيذية العليا	نفقات الموظفين	**1,461,000**	1,304,400
شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة	إيرادات عمولة وساطة	**115,419**	34,947
شركة عمريت الاستثمارية المساهمة المغفلة	ايرادات إدارة اصدار	**3,000,000**	-

19. التزامات محتمل أن تطرأ

يترتب على الشركة بتاريخ 31 كانون الأول 2017 التزامات محتملة تتمثل بكفالة مصرفية قيمتها 30,000,000 ليرة سورية (31 كانون الأول 2016: 25,000,000 ليرة سورية) تحتفظ بها هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كضمان لحسن تنفيذ التزاماتها بموجب الكفالة رقم 020531/12/000003 وكفالة مصرفية قيمتها 5,000,000 ليرة سورية (31 كانون الأول 2016: 5,000,000 ليرة سورية) يحتفظ بها صندوق ضمان التسوية كضمان لحسن تنفيذ التزاماتها بموجب الكفالة رقم 020531/12/000002 الصادرتين عن بنك سورية والخليج ش.م.م.

20. إدارة المخاطر

تتألف مطلوبات الشركة المالية الأساسية من ذمم دائنة ومستحقات وذمم دائنة لأطراف ذات علاقة. إن الغرض الأساسي لهذه الالتزامات المالية هو توفير التمويل للعمليات الاعتيادية للشركة. إن موجودات الشركة المالية هي نقد في الصندوق ولدى المصارف وودائع لدى المصارف واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة وتأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى ناتجة عن عمليات الشركة. إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدوات المالية للشركة هي مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأعمال.
يقوم المدير العام بمراجعة واعتماد السياسات المطبقة لإدارة كل من هذه المخاطر والملخصة فيما يلي:

مخاطر سعر الفائدة

تمثل مخاطر سعر الفائدة المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة أداة مالية ما نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق. لاتخضع الشركة لمخاطر أسعار الفائدة العائمة بشأن موجوداتها ومطلوباتها المالية المرتبطة بفائدة عائمة.

إن الشركة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة وذلك بالنسبة للأرصدة المصرفية التي تحمل فائدة. إن معدل الفائدة الوسطي هو 8% لودائع الليرة السورية (2016: 9%)

20. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر سعر الفائدة (تتمة)

يبين الجدول التالي تحليل لحساسية أرباح الشركة قبل الضريبة للأدوات الخاضعة لأسعار الفائدة بتاريخ البيانات المالية في حال حدوث تغير معقول في أسعار الفائدة، مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة.

العملة	الزيادة في نقاط الأساس	حساسية صافي إيراد الفوائد	
		2017 **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
ليرة سورية	+10	**51,382**	50,450

العملة	الانخفاض في نقاط الأساس	حساسية صافي إيراد الفوائد	
		2017 **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
ليرة سورية	(10)	**(51,382)**	(50,450)

يمثل المبلغ السالب في الجدول السابق صافي الانخفاض المحتمل في الدخل وعلى العكس يمثل المبلغ الموجب صافي الزيادة المحتملة في الدخل.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته المالية مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة من النشاطات التشغيلية ومن النشاطات التمويلية، متضمنةً الإيداعات لدى المصارف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود بيان المركز المالي:

	2017 **ليرة سورية**	2016 ليرة سورية
نقد لدى المصارف	**143,960,981**	50,818,059
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	**12,251,981**	5,459,573
ذمم مدينة من أطراف ذات علاقة	**3,000,000**	-
تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى	**8,791,792**	6,519,683
الودائع لدى المصارف	**63,000,000**	67,919,666
الموجودات غير المتداولة أخرى	**2,500,000**	2,500,000
	233,504,754	133,216,981

مخاطر السيولة

تمثل الصعوبات التي تواجهها الشركة في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالأدوات المالية. تنشأ مخاطر السيولة عن عدم المقدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يعادل القيمة العادلة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة وذلك بالتأكد من توفر التسهيلات البنكية.

20. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية غير المخصومة للشركة كما في 31 كانون الأول على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد وأسعار الفائدة الحالية للسوق.

31 كانون الأول 2017	**اقل من 3 أشهر ليرة سورية**	**من 3 إلى 12 شهراً ليرة سورية**	**المجموع ليرة سورية**
ذمم دائنة ومستحقات	**103,045,312**	**-**	**103,045,312**
ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة	**-**	**3,953,185**	**3,953,185**
	103,045,312	**3,953,185**	**106,998,497**

31 كانون الأول 2016	اقل من 3 أشهر ليرة سورية	من 3 إلى 12 شهراً ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
ذمم دائنة ومستحقات	19,138,414	-	19,138,414
ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة	-	1,627,068	1,627,068
	19,138,414	1,627,068	20,765,482

مخاطر العملة

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. تخضع الشركة للتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي خلال دورة أعمالها العادية. لم تقم الشركة بأية معاملات هامة بعملات عدا الليرة السورية.
معدل سعر الصرف السائد في السوق في 31 كانون الأول 2017 هو 436 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي (2016: 517.43 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي).

يشير الجدول التالي إلى العملات الرئيسية التي تحمل مخاطر للشركة كما في 31 كانون الأول ويوضح أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية مع بقاء بقية المتغيرات ثابت.

العملة	**نسبة الزيادة في سعر الصرف**	**الأثر على النتيجة قبل الضريبة**	
		2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
دولار أمريكي	%5	**10,486**	12,444

العملة	**نسبة النقص في سعر الصرف**	**الأثر على النتيجة قبل الضريبة**	
		2017 ليرة سورية	2016 ليرة سورية
دولار أمريكي	(%5)	**(10,486)**	(12,444)

يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل الشامل أو حقوق الشركاء بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع الوساطة والخدمات المالية بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال. تقوم إدارة الشركة بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل بقدر الإمكان من أثرها على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة.

20. إدارة المخاطر (تتمة)

إدارة رأس المال
يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأس المال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الشركاء. تقوم الشركة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل.

21. القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
تتكون الموجودات المالية من نقد في الصندوق ولدى المصارف والودائع لدى المصارف واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة وتأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى. بينما تتألف المطلوبات المالية من ذمم دائنة ومستحقات وذمم دائنة لأطراف ذات علاقة.

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي في قياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:
المستوى الأول: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق مالي فعال لأصول مماثلة.
المستوى الثاني: طرق تقييم، حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها إما مباشرة أو بشكل غير مباشر.
المستوى الثالث: طرق تقييم حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة غير مبنية على معلومات سوق ملحوظة.

يوضح الجدول التالي تحليل الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب كل مستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية

	31 كانون الأول 2017			
	المستوى الأول ليرة سورية	**المستوى الثاني ليرة سورية**	**المستوى الثالث ليرة سورية**	**المجموع ليرة سورية**
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	**12,251,981**	**-**	**-**	**12,251,981**
	12,251,981	**-**	**-**	**12,251,981**

	31 كانون الأول 2016			
	المستوى الأول ليرة سورية	المستوى الثاني ليرة سورية	المستوى الثالث ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	5,459,573	-	-	5,459,573
	5,459,573	-	-	5,459,573

إن القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

22. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة عام 2016 لتتناسب مع أرقام التصنيف للعام الحالي. لم تؤثر عملية إعادة التبويب هذه على حقوق الملكية أو ربح السنة السابقة.

يلخص الجدول التالي المبالغ التي تم إعادة تبويبها:

البيان	**التبويب كما في 31 كانون الأول 2016**	**التبويب كما في 31 كانون الأول 2017**	**المبلغ**
			ليرة سورية
أرباح محققة من بيع استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	إيرادات (خسائر) غير تشغيلية	الإيرادات	**9,581,012**
أرباح غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة	إيرادات (خسائر) غير تشغيلية	الإيرادات	**754,214**